

اختتم مناقشاته لتصور بشأن آفاق المرحلة الانتقالية .. مجلس الشورى:

التأكيد على أهمية دور المجلس في مؤتمر الحوار الوطني

صنعا / سيا:

اختتم مجلس الشورى أمس اجتماعه الأول من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الجاري 2012، والذي كرسه لمناقشة تصور بشأن آفاق المرحلة الانتقالية، والدور المفترض لمجلس الشورى خلال هذه المرحلة، وذلك في الجلسة التي عقدها اليوم برئاسة رئيس المجلس الأخ عبد الرحمن محمد علي عثمان. وفي الجلسة أجرى أعضاء المجلس مناقشات مستفيضة حول التصور المقدم من اللجنة المنبثقة عن اللجنة الرئيسية لمجلس الشورى، والذي تضمن رؤية شاملة لمجمل التطورات الوطنية السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية، وأحاط بمرجعيات المرحلة الانتقالية التي يعيشها الوطن في هذه الأثناء، وصولاً إلى تشخيص الواقع واقتراح حلول جوهرية تكفل للوطن انتقالاً آمناً إلى المستقبل على أساس ما توافقت عليه القوى السياسية.



دعوة كافة الأطراف إلى وضع برنامج إعلامي يهيئ للحوار وينهي التوتر

الاجتماعية بدون استثناء، وإلى وضع برنامج إعلامي يهيئ الحوار، والعمل على إنهاء كافة مظاهر التوتر السياسي والعسكري والأمني والعمل على الإيفاء باستحقاقات المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية. هذا وقرر المجلس في ختام المناقشات تكليف اللجنة التي أعدت التصور، ومن يرغب من أعضاء المجلس باستيعاب الملاحظات التي أبدتها أعضاء المجلس وإعادة صياغة التصور في صيغته النهائية. وكان المجلس قد استمع إلى محضر جلسته السابقة وأقره. حضر الجلسة من الجانب الحكومي وزير شؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور رشاد الرصاص.

الحاجة إلى وقفة أخرى أمام الأسباب والمسببات التي أوصلت الوطن إلى ما وصل إليه، وحفز الأدوار الوطنية لأعضاء المجلس في معزل عن الانتماءات السياسية والفكرية.. ودعت إلى تشكيل لجنة من مجلس الشورى للتواصل مع الأطراف التي لم تدخل في العملية السياسية، على قاعدة الانفتاح على كل الآراء والقضايا التي يمكن أن تطرح على مؤتمر الحوار الوطني. وأكدت المناقشات أهمية دور المجلس في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.. وذكر أعضاء المجلس في مناقشاتهم، جميع الأطراف بالتزاماتهم تجاه المبادرة الخليجية والبتها التنفيذية اللتين أضحتا مرجعية هذه المرحلة.. داعين في هذا السياق إلى مشاركة كافة الأطراف السياسية والفعاليات

ونبه التصور إلى جملة من التحديات ذات الأولوية: الأمنية والاقتصادية بكل مفرداتها المتصلة بالثروات والموارد الطبيعية والخدمات والبنية التحتية، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالحكم الرشيد، بكل ما تستدعيه من إجراءات إصلاحية في الإدارة والموارد البشرية، والقضاء، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان، وكذا التعديدية السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني، وتطرق كذلك إلى التحديات التربوية والثقافية، والإعلامية، وأفاض في المقترحات المتصلة بمعالجة تلك التحديات. وقد نوه أعضاء مجلس الشورى في مناقشاتهم بالمضامين القيمة للتصور، وشموليته في تشخيص الواقع، ومقارنته لدور المجلس في المرحلة الانتقالية.. وشددوا على أهمية

واقترح التصور الإسراع في التعجيل باتخاذ حلول عملية تعزز ثقة المواطنين بحكومة الوفاق من خلال إزالة المظالم وتعويض المعاقين والجرحى وأسرى الشهداء وحل مشكلة المهجرين، وتقويم ما أنجز من مهام وينود المرحلة الأولى التي نصت عليها الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، وعلى الأخص ما يتعلق منها بدور لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار. ودعا التصور إلى دور مؤثر للمجلس في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وما يليه من مهام منصوص عليها في المبادرة الخليجية والبتها التنفيذية، من خلال لجانه الدائمة وذلك بإعداد الدراسات والبحوث والمقترحات والتوصيات حول كل مفردة من مفردات الحوار الوطني.

وتطرق التقرير إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واقترح جملة من الإجراءات التي يمكن لمجلس الشورى أن ينهض بها ولما من شأنه التمهيد لمؤتمر الحوار، وتساعد على إنجاحه ومن أهمها: التأسيس لمنهجية تهيئ لنجاح المؤتمر وتأسيس على تعميق الثقة بين مختلف القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية وقطاعي الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني، والعمل على ضبط الاتجاهات الإعلامية لتعميق الثقة وتجنب المكابدة والإسهام في صنع رأي عام يؤسس لمجتمع التسامح والتعاون والتفاني في إعلاء شأن الوطن، والإسهام في إحداث ثقافة ديمقراطية حقيقية، وترسيخ مفهوم الوطنية التي تعبر عن نفسها في وحدة الهوية، وترسيخ القناعات بأن التغيير ليس مناقضاً للاستقرار.

أزالت المتاريس والحواجز الترابية من الشوارع

اللجنة العسكرية تواصل إخلاء المظاهر المسلحة من العاصمة



اللواء عبيد : اللجنة لن تتهاون في تنفيذ أعمالها حتى يأمن الشعب وتستقر حياته



صنعا / سيا:

واصلت فرق لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار نزولها الميداني اليوم للإشراف المباشر على إخلاء ما تبقى من المظاهر المسلحة والحواجز والسواتر الترابية وإحلال العناصر الأمنية من قوات الحماية الأمنية لأمانة العاصمة بدلا عن العناصر العسكرية والنقاط التفتيشية في شوارع وأحياء أمانة العاصمة. وقامت اللجنة الأولى برئاسة وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد بفتح وإزالة المتاريس والحواجز وردم الحفرات والخنادق في شارع الخمسين الغربي واستبدال العناصر العسكرية التابعة للحرس الجمهوري في جولة شارع الخمسين الغربي بعناصر من قوات حماية أمانة العاصمة.

كما وصلت اللجنة ما بدأت يوم أمس الأول في إزالة المتاريس والحواجز الترابية والكتل الخرسانية من بعض الشوارع الفرعية في شارع هائل وشارع عشرين في إصرار كبير على إنجاح مهامها وتجاوز كافة العقبات والصعاب. فيما وصلت اللجنة الثانية برئاسة اللواء الركن الدكتور ناصر عبد ربه الطاهري واللواء فضل بن يحيى القوسي عملها في التعقيب والتفتيش والإشراف على سير عملية الإزالة التي تقوم بها جرافات ومعدات دائرة الأشغال العسكرية في حي النهضة وحي صوفان. وقامت اللجنة الثالثة برئاسة اللواء الركن علي سعيد عبيد بجولة تفقدية على الأماكن التي تم إخلؤها من المسلحين في حي حدة وحتى خط عصر الصحابة وقامت اللجنة بالتعقيب والتفتيش على كافة الشوارع في تلك الأماكن والتأكد من خلوها من المظاهر المسلحة. وأعربت اللجنة العسكرية عن تقديرها العالي وثنائها الكبير للالتفاف الشعبي الذي أحاطها وأعطاها دفعة معنوية قوية.. مؤكدة أن هذا الموقف الشعبي الدائم جعلها تدرج جليا حجم المسؤولية التاريخية التي أوكلت إليها في هذه المرحلة الاستثنائية، وهي مصممة على مواصلة عملها بصورة مكثفة وفي مختلف الظروف، ولن تنتهيها الصعوبات مهما كانت. وأكد الناطق الرسمي باسم لجنة الشؤون العسكرية اللواء الركن علي سعيد عبيد أن اللجنة بفرقها الميدانية المباشرة واصلت عملها اليوم الثالث على التوالي.. موضحاً أن كل أعضاء اللجنة العسكرية يعملون بجد وصدق وإيمان وأنهم قد ألوا على أنفسهم الاستمرار لانجاز كافة المهام المحددة دون تسوية أو مماطلة. وأشار اللواء عبيد إلى أن مرحلة جديدة في عمل اللجنة العسكرية قد بدأت بالفعل وأنها لن تتهاون في تنفيذ الأعمال التي تضمنتها خطتها العامة حتى يأمن الشعب وتستقر حياته المعيشية ويتحقق له ما يصبو من نهضة وتنمية وبناء وهي آمل مشروعة لن تتحقق دون توفير مظلة واسعة من الأمن والأمان والاستقرار والسلام.

وعبر عبيد عن تقدير اللجنة العسكرية لكل الذين ساهموا في تذليل الصعوبات أمام عمل اللجنة.. مؤكداً أن الوطن أمانة في أعناق الجميع، وأنه يتوجب أن يبذلوا قصارى جهودهم للخلاص من كل تبعات الأزمة والانتقال إلى مرحلة الأمن والأمان والبناء والتنمية الشاملة.

